قطر والكويت تبديان اهتمامهما بطائرة «رافال»

■ باريس - أ ف ب

□ أعلن وزير الدفاع الفرنسي، جيرار لونغيه أمس الإثنين (9 يناير/ كانون الثاني 2012) أن قطر والكويت مهتمتان بشراء طائرة «رافال» القتالية لكن قرارهما رهن بقرار دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتفاوض منذ أعوام مع فرنسا لشراء هذه الطائرة.

وأكد لونغيه رداً على سؤال صحافي متخصص في صناعة الطيران، أن قطر والكويت اللتين تريدان تجديد أسطولهما الجوي، مهتمتان بشراء طائرة «رافال». وقال «إن البلدين مهتمان فعلاً بهذا الطراز من الطائرات لكنهما ينتظران قبلاً قرار دولة الإمارات». وأعرب عن الأمل في أن تتخذ دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتفاوض لشراء 60 طائرة «رافال»، قرارها «خلال مهل زمنية تسمح للدولتين الجارتين باتخاذ قراراتهما».

ووفقاً لتقديرات صناعة الطيران، تحتاج الكويت إلى ما بين 18 إلى 22 طائرة قتالية جديدة وقطر 24. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وصفت أبو ظبي عرض شركة «داسو» بأنه «غير تنافسي» يفتح أمام المنافسة سوقاً كانت تعتبر حتى الآن حكراً على الفرنسيين. ولم تفقد باريس أمل الحصول على هذه السوق لبيع طائرات «رافال» التي لم يتم بيعها بعد في الخارج.

العدد 3412 الثلثاء 10 يناير 2012 الموافق 16 صفر 1433هـ
Tuesday 10 January 2012, Issue No. 3412

المعارضة السورية توجه انتقادات حادة لبعثة المراقبين العرب ووزير الدفاع يزور الأسطول الحربي الروسي

البابا يدعو إلى «حوار» في سورية بحضور مراقبين «مستقلين» لوقف إراقة الدماء

■ الفاتيكان، دمشق- أ ف ب

□ دعا البابا بنديكتوس السادس عشر أمس الإثنين (9 يناير/ كانون الثاني 2012) إلى بدء «حوار مثمر بين الأطراف السياسيين» في سورية «يشجعه حضور مراقبين مستقلين». وجدد بنديكتوس السادس عشر في كلمته التقليدية أمام 160 دبلوماسياً بينهم 115 رئيس بعثة معتمدة لدى الكرسي الرسولي، أيضاً الدعوة التي وجهها في عيد الميلاد من أجل «وقف سريع لإراقة الدماء» في سورية.

ووضع البابا أحداث سورية في سياق «الربيع العربي» وقال «أدعو المجتمع الدولي إلى الحوار مع أطراف العملية الجارية ضمن (مبدأ) احترام الشعوب وإدراكاً بأن بناء مجتمعات مستقرة ومتصالحة رافضة لأي تمييز جائر خصوصاً ذي طابع ديني، يشكل أفقاً أوسع وأبعد من استحقاقات انتخابية».

وأضاف الحبر الأعظم «أشعر بقلق كبير على شعوب بلدان تستمر فيها التوترات وأعمال العنف»، بدون أن يذكر أسماء بلدان أخرى غير سورية.

ولفت إلى أنه «من الصعب حالياً وضع حصيلة نهائية للأحداث الأخيرة وفهم نتائجها كلياً على التوازنات في المنطقة. إن التفاؤل الأولي حل محله اعتراف بصعوبات مرحلة الانتقال والتغيير».

وتابع «إن احترام الفرد يجب أن يكون في صلب المؤسسات والقوانين، ويجب أن يؤدي إلى وقف كل أعمال العنف وتفادي خطر أن يتحول الاهتمام الناجم عن مطالب المواطنين والتضامن الاجتماعي الضروري إلى مجرد أدوات للاحتفاظ بالحكم أو الوصول إليه».

وزير الدفاع السوري يزور الأسطول الحربي الروسي في طرطوس
REUTERS

من جانبها، وجهت المعارضة السورية انتقادات حادة إلى عمل بعثة المراقبين العرب في سورية واتهمتها بـ «التغطية على جرائم النظام السوري» وذلك غداة قرار اللجنة الوزارية العربية مواصلة مهمة المراقبين وطلب تقديم الدعم لها وإعطائها الوقت الكافي لإنجاز مهامها.

ودعت تركيا التي طالبت مراراً برحيل الرئيس السوري، بشار الأسد، المعارضة السورية إلى مواصلة مقاومتها النظام «بوسائل سلمية» وذلك بعد لقاء مع المجلس الوطني السوري، أبرز مجموعة معارضة.

وقالت جماعة الإخوان المسلمين في بيان يحمل عنوان «بعثتهم لم تعد تعنينا»، إنه «غدا واضحاً سعي بعثة المراقبين العرب إلى التغطية على جرائم النظام السوري، ومنحه المزيد من الوقت والفرص لقتل شعبنا وكسر إرادته»، متهمة البعثة بـ «حماية هذا النظام من أي موقف جاد للمجتمع الدولي».

من جهتها وجهت الهيئة العامة للثورة السورية نداءً إلى الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي وإلى الوزراء العرب «نعت» فيه مبادرة الجامعة العربية لحل الأزمة في سورية ودعت إلى إحالة الملف السوري إلى مجلس الأمن.

وجاء في هذا النداء «إننا في الهيئة العامة للثورة السورية إذ لم نلاحظ انخفاضاً في أعداد شهدائنا ولا في مستوى عنف النظام منذ زيارة لجنتكم لسورية فإننا ننعى لكم و للعالم أجمع مبادرة الجامعة العربية بعدما عجزت لجنتها عن وضع الأمور في نصابها وتسميتها بمسمياتها الحقيقية».

وأضاف النداء «نذكركم بأن أي مبادرة تدعو للحوار مع نظام الأجرام والإرهاب القابع على صدور الشعب السوري والموغل في دمائه ولا تتضمن الاعتراف الصريح بعدم شرعيته وسقوطه هي مبادرة لا تحقق مطالب الشعب السوري ولا تنصفه».

وطالبت الهيئة العامة أخيراً الجامعة العربية بـ «إعلان فشل» المبادرة العربية و «تحويل الملف السوري إلى مجلس الأمن ليأخذ القانون الدولي مجراه في حماية المدنيين». واعتبرت اللجنة الوزارية العربية المكلفة الملف السوري في ختام اجتماع لها في القاهرة مساء أمس الأول (الأحد)، إن الحكومة السورية نفذت «جزئياً» التزاماتها للجامعة العربية، ورأت أن استمرار عمل بعثة المراقبين العرب «مرهون بتنفيذ الحكومة السورية الفوري» لتعهداتها. وكان مصدر دبلوماسي عربي اطلع على التقرير الذي قدمه الفريق السوداني رئيس بعثة المراقبين العرب محمد أحمد مصطفى الدابي إلى اللجنة العربية، أفاد أن هذا التقرير يدعو إلى مواصلة عمل البعثة ويشير إلى «مضايقات» حصلت من قبل النظام والمعارضة على حد سواء. ميدانياً، أسفرت أعمال القمع الإثنين عن مقتل ثلاثة مدنيين برصاص قوات الأمن السورية، واحد في حماه (وسط) وواحد قرب دمشق وامرأة في إدلب في شمال غرب البلاد، كما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان. من جانب آخر، قام وزير الدفاع السوري العماد داود راجحة بزيارة الأسطول الحربي الروسي الذي وصل الأحد إلى قاعدة طرطوس البحرية، كما أفادت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا). وفي كلمة له، نوه العماد راجحة بـ «مواقف روسيا المشرفة إلى جانب سورية في هذه المرحلة مؤكداً ثقته بصلابة هذه المواقف في وجه المؤامرة التي تتعرض لها سورية»، كما قالت الوكالة.

«العفو الدولية» تتخوف من القمع في الدول العربية خلال 2012

■ نيقوسيا - أ ف ب

□ تخوفت منظمة العفو الدولية في تقرير نشرته أمس الإثنين (9 يناير/ كانون الثاني 2012) من أن يستمر اللجوء إلى العنف خلال العام 2012 في الدول العربية لقمع الحركات الاحتجاجية، وخصوصاً أن بعض الأنظمة مصمم على البقاء مهما كان الثمن.

وقال مدير فرع المنظمة بالوكالة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فيليب لوثر: «أظهرت حركات الاحتجاج في المنطقة والتي قادها في حالات عدة شبان ونساء عبر الاضطلاع بدور مركزي، مقاومة مذهلة في مواجهة قمع يثير الصدمة أحياناً». وتدارك «لكن إصرار بعض الدول على محاولة تقديم تغييرات شكلية... أو التعامل بوحشية مع شعوبها لإخضاعها يظهر أن بقاء النظام لايزال هدف كثير من الحكومات».

والثورات التي اندلعت العام 2011 في عدد من الدول العربية أدت إلى الإطاحة بالرئيس التونسي المخلوع، زين العابدين بن علي والرئيس المصري المخلوع، حسني مبارك والزعيم الليبي المخلوع معمر القذافي. وامتدت الحركة الاحتجاجية أيضاً إلى سورية وأفضت كذلك إلى تنح وشيك للرئيس اليمني علي عبدالله صالح.

وفي تقريرها المؤلف من ثمانين صفحة، نددت منظمة العفو أيضاً بانتهاكات حقوق الإنسان في مصر من جانب المجلس العسكري الذي يتولى حكم البلاد منذ تنحي مبارك، معتبرة أنها أسوأ في بعض جوانبها مما كان يحصل أبان حكم الرئيس المخلوع ومحذرة من تقييد حرية التعبير.

وقالت المنظمة إن «الجيش وقوات الأمن قمعا بعنف تظاهرات ما أسفر عن 84 قتيلاً على الأقل بين أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول 2011. لقد استمر التعذيب أثناء الاعتقال وعدد المدنيين الذين أحيلوا أمام القضاء العسكري ارتفع في عام أكثر من ارتفاعه خلال ثلاثين عاماً من حكم مبارك».

كذلك، انتقد التقرير السلطات الانتقالية في ليبيا لعدم سيطرتها على المتمردين الذين ساهموا في إسقاط القذافي ولاستمرار عدم محاكمة نحو 7آلاف شخص يعتقلهم هؤلاء المتمردون. وتطرقت المنظمة التي مقرها في لندن إلى مواقف حكومات أخرى في المنطقة، في مقدمها الحكومة السورية «المصممة بشدة» على التمسك بالسلطة، «وأحياناً مهما كان الثمن على مستوى الضحايا البشرية والكرامة». واتهمت الجيش والاستخبارات السورية بارتكاب «جرائم وعمليات تعذيب قد تعتبر جرائم ضد الإنسانية، في محاولة يائسة لإرهاب المعارضين وإسكاتهم وإخضاعهم».

وأضاف لوثر «ما كان صادماً العام الماضي (في الشرق الأوسط) أن التغييرات تمت في شكل واسع بفضل جهود سكان هذه الدول الذين نزلوا إلى الشارع، باستثناء حالات قليلة». وتابع إن «رفض الناس العاديين أن يحرموا نضالهم من أجل الكرامة والعدالة هو الأمر الذي يبعث الأمل للعام 2012».

بدأ جولة خليجية لطلب مساعدات

العاهل السعودي يبحث التطورات مع رئيس الوزراء اليمني

■ الرياض - أ ف ب

□ بحث العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع رئيس الحكومة الانتقالية في اليمن محمد باسندوة أمس الإثنين (9 يناير/ كانون الثاني 2012) في الرياض تعزيز العلاقات بين البلدين، بحسب مصدر رسمي.

وأكدت وكالة الأنباء السعودية أن الملك بحث الأوضاع الراهنة في اليمن إضافة إلى «آفاق التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها في جميع المجالات».

وأضافت أن رئيس الاستخبارات العامة الأمير مقرن بن عبدالعزيز ورئيس الحرس الوطني والأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز ونائب وزير الخارجية والأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز حضروا اللقاء.

ويرافق باسندوة وفد وزاري كبير يضم خصوصاً وزراء الخارجية أبو بكر عبدالله القربي والداخلية اللواء عبدالقادر قحطان والنفط هشام شرف عبدالله والكهرباء صالح حسن سميع والمالية صخر أحمد الوجيه.

وبدأ رئيس الحكومة الانتقالية في اليمن، محمد باسندوة أمس جولة خليجية لطلب مساعدات مالية لبلاده التي تواجه الانهيار الاقتصادي.

وأعلن باسندوة لوكالة «فرانس برس» أنه سيتوجه أولاً إلى السعودية ومن ثم إلى البحرين فالكويت وقطر، مؤكداً أن حكومته «تعول كثيراً على هذه الجولة وخصوصاً على السعودية»، مشيراً إلى أن الجولة لطلب «الدعم العاجل لمواجهة العجز في الموازنة». وكان باسندوة أعلن في مقابلة مع قناة «العربية» الفضائية مساء أمس الأول (الأحد) أن حكومته «ورثت خزينة فارغة».

ويواجه باسندوة مهمة صعبة في قيادة حكومة انتقالية حتى يوم 21 فبراير/ شباط المقبل لانتخاب نائب الرئيس عبدربه منصور هادي رئيساً وفقاً للاتفاق الذي وقعه في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني الرئيس علي عبدالله صالح. وأشارت مصادر سياسية إلى توتر العلاقات بين صالح الذي لايزال رئيساً ونائبه الذي يشكل محل إجماع.

متظاهرون يشاركون في مسيرة ضد قانون يمنح حصانة لصالح
AFP